

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة:-

قانون رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٦

قانون منع الارهاب

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون منع الإرهاب لسنة ٢٠٠٦) ويعمل به من تاريخ نشره في
الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها
أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-
المملكة : المملكة الاردنية الهاشمية .
المدعي العام : مدعي عام محكمة امن الدولة .
الأجهزة الأمنية : أي جهة رسمية اردنية ذات اختصاص امني وفقاً لاحكام
القانون .

العمل الارهابي : كل عمل مقصود يرتكب بأي وسيلة كانت يؤدي الى قتل أي
شخص او التسبب بإيذائه جسدياً او ايقاع اضرار في الممتلكات
العامة او الخاصة او في وسائط النقل او البيئة او في البنية
التحتية او في مرافق الهيئات الدولية او البعثات الدبلوماسية اذا
كانت الغاية منه الاخلال بالنظام العام وتعريض سلامة المجتمع
وامنه للخطر او تعطيل تطبيق احكام الدستور او القوانين او

التأثير على سياسة الدولة او الحكومة او اجبارها على عمل ما
او الامتناع عنه او الاخلال بالامن الوطني بواسطة التخويف
او التهيب او العنف .

المادة ٣- مع مراعاة احكام قانون العقوبات النافذ المفعول ، تحظر الأعمال الإرهابية
ويعتبر في حكمها الأعمال التالية :-

أ- القيام بأي وسيلة كانت مباشرة او غير مباشرة ، بتقديم او جمع او تدبير الاموال
بقصد استخدامها لارتكاب عمل ارهابي او مع العلم انها ستستخدم كليا او
جزئياً سواء أوقع او لم يقع العمل المذكور داخل المملكة او ضد مواطنيها او
مصالحتها في الخارج .

ب- تجنيد أشخاص داخل المملكة او خارجها للالتحاق بالمجموعات التي تهدف
الى ارتكاب اعمال ارهابية داخل المملكة او ضد مواطنيها او مصالحتها في
الخارج .

ج- تأسيس أي جماعة او تنظيم او جمعية او الانتساب اليها بقصد ارتكاب اعمال
ارهابية في المملكة او ضد مواطنيها او مصالحتها في الخارج .

المادة ٤ -أ- اذا وردت للمدعي العام معلومة ذات اساس بان لأحد الاشخاص او مجموعة من
اشخاص علاقة بنشاط ارهابي فيجوز للمدعي العام ان يصدر ايا من القرارات
الآتية :-

- ١- فرض الرقابة على محل إقامة المشتبه به وتحركاته ووسائل اتصالاته .
 - ٢- منع سفر أي شخص مشتبه به .
 - ٣- تفتيش مكان تواجد الشخص المشتبه به والتحفظ على أي شيء له علاقة بنشاط
إرهابي وفقا لأحكام هذا القانون .
 - ٤- إلقاء الحجز التحفظي على أي أموال يشتبه بعلاقتها بنشاطات إرهابية .
- ب- يكون القرار الصادر بمقتضى احكام الفقرة (أ) من هذه المادة ساري المفعول
لمدة شهر .

ج- يجوز للمشتبه به ان يطعن في القرار الذي يصدر بحقه وفقاً لاحكام الفقرة (أ) من هذه المادة لدى محكمة أمن الدولة والتي عليها البت بالطعن خلال مدة اسبوع واحد من تقديمه اليها ، وفي حال الرفض يحق للمشتبه به الطعن بهذا القرار خلال مدة ثلاثة ايام من تاريخ تبليغه الى محكمة التمييز ، والتي عليها الفصل به خلال مدة اسبوع واحد من تاريخ وروده اليها .

د- تكون قرارات الرفض الصادرة عن محكمة امن الدولة بعد احالة القضية اليها ، قابلة للطعن من المشتكى عليه امام محكمة التمييز خلال ثلاثة ايام من تاريخ تبليغه ، وعليها الفصل بالطعن خلال مدة اسبوع واحد من تاريخ وروده اليها .

المادة ٥- على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر ، على كل شخص علم بوجود مخطط ارهابي او اطلع على معلومات ذات صلة بنشاط إرهابي أن يقوم بإبلاغ المدعي العام او الأجهزة الأمنية داخل المملكة او ضد مواطنيها او مصالحها في الخارج .

المادة ٦ - كل من يقوم بتقديم معلومات وهو يعلم انها كاذبة او مضللة او مختلقة عن عمل إرهابي يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات او بغرامة لا تقل عن الف دينار ولا تزيد على ثلاثة آلاف دينار او بكلتا العقوبتين معاً .

المادة ٧- أ- يعاقب على أي فعل من الأفعال المبينة في المادة (٣) من هذا القانون بالأشغال الشاقة المؤقتة ما لم ترد عقوبة اشد في أي قانون آخر .
ب - يعاقب بعقوبة الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات كل من يخالف أحكام المادة (٥) من هذا القانون وتضاعف العقوبة اذا كان المخالف موظفاً عاماً .

المادة ٨- تختص محكمة امن الدولة بالنظر في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ٩- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

٢٠٠٦/٩/١٢

عبدالله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء
وزير الدفاع
الدكتور معروف البخيت

نائب رئيس الوزراء
وزير المالية
الدكتور زياد فريز

وزير
الخارجية
عبدالله الخطيب

وزير
الشؤون البلدية
نادر الظهيريات

وزير
الداخلية
عيد الفايز

وزير الأشغال
العامة والإسكان
المهندس حسني أبو غيدا

وزير التربية والتعليم ووزير
التعليم العالي والبحث العلمي
الدكتور خالد طوقان

وزير
العدل
الدكتور عبد الشخانة

وزير الطاقة
والثروة المعدنية
المهندس عزمي خريسات

وزير
الصحة
المهندس سعيد دروزة

وزير
النقل
سعود نصيرات

وزير
الصناعة والتجارة
شريف الزعبي

وزير التخطيط
والتعاون الدولي
سهير العلي

وزير
البيئة
المهندس خالد الإيراني

وزير
العمل
باسم السالم

وزير تطوير
القطاع العام
سالم الخزاعله

وزير الأوقاف والشؤون
والمقدسات الإسلامية
عبد الفتاح صلاح

وزير
المياه والري
المهندس محمد ظافر العالم

وزير
الزراعة
الدكتور عاكف الزعبي

وزير
الثقافة
الدكتور عادل الطويسي

وزير التنمية السياسية
ووزير الشؤون البرلمانية
الدكتور صبري ارببيحات

وزير
التنمية الاجتماعية
الدكتور سليمان الطراونة

وزير
السياحة والآثار
منير نصار

وزير الاتصالات
وتكنولوجيا المعلومات
عمر الكردي